بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تحذّر فيه من خطورة المخطط الاستيطاني الاستعماري الذي يستهدف منطقة جنوب غرب نابلس، وتقول إن ما تقوم به سلطات الاحتلال هو ضم فعلي للضفة الغربية وحسم مستقبل قضايا الوضع النهائي بالقوة من جانب واحد*

٢٠١٩/١٠/٢١

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات قيام سلطات الإحتلال وقطعان المستوطنين بتعميق استباحة الارض الفلسطينية المحتلة عامة وأراضي الموطنين الفلسطينيين في قرية قريوت ومنطقة جنوب غرب نابلس بشكل خاص، هذه المرة وفي انتهاك صارخ غير مسبوق عبر مصادرة ما يزيد عن ٧٠٠دونم في تلك المنطقة وتحويلها إلى مناطق ج بحيث تصبح خاضعة امنيا واداريا للإحتلال، تمهيداً لتخصيصها لصالح الاستيطان، علما بأن حكومة الاحتلال وأذرعها المختلفة لا تعترف بهذه التصنيفات وتتنكر لجميع الاتفاقيات الموقعة وتستبيح الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ومحيطها. لطالما حذرت الوزارة الاوساط كافة من خطورة المخطط الاستيطاني الاستعماري الذي يستهدف منطقة جنوب غرب نابلس وما يرمي إليه من إقامة تجمع استيطاني ضخم يرتبط بتجمع استيطاني في محافظة سلفيت ويتواصل مع تجمعات استيطانية في محافظة قلقيلية ويمتد ويرتبط بالعمق الإسرائيلي، في اوسع عملية سطو توسعي وضم لاجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، بما يؤدي الى اسرلة وتهويد المناطق الغربية على طول الضفة الغربية والسيطرة على عمقها ومياهها، وبشكل يترافق مع عمليات واسعة النطاق تجري في المناطق الشرقية للضفة ممثلة في الاستهداف الإسرائيلي اليومي والمفضوح لمناطق الاغوار.ان احلال اعداد كبيرة من المستوطنين المتطرفين في تلك المناطق ينذر بقرب انفجار برميل البارود الاستيطاني الذي زرعته سلطات الاحتلال على تلال وجبال الضفة الغربية المحتلة.

تؤكد الوزارة ان دولة الاحتلال تستغل الانحياز الامريكي الكامل لمخططاتها الاستعمارية التوسعية ابشع استغلال، وهي ماضية في تقويض اية فرصة لتحقيق السلام على اساس حل الدولتين، وماضية في تعميق نظام الفصل العنصري البغيض في فلسطين المحتلة، وتحويل المناطق الفلسطينية في الضفة الى تجمعات معزولة بعضها عن بعض تغرق في محيط استيطاني ضخم. ان ما تقوم به سلطات الاحتلال هو ضم فعلي للضفة الغربية وحسم مستقبل قضايا الوضع النهائي التفاوضية بالقوة من جانب واحد، وتحويل القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا العادلة والمشروعة بالامر الواقع من قضية سياسية الى مشكلة سكان يحتاجون الى برامج اغاثية ومشاريع اقتصادية معيشية، وهو ما يعترف به قادة الاحتلال في حديثهم المتواصل عن الحكم الذاتي المحدود. تعبر

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

https://tinyurl.com/y2e7bnq2

الوزارة عن صدمتها واستغرابها الشديد من اكتفاء المجتمع الدولي ببعض بيانات الادانة الشكلية للاستيطان ومخططات الاحتلال الاستعمارية التوسعية، ووقوفه عند حدود اتخاث قرارات اممية تبقى حبرا على ورق ولا تنفذ خاصة القرار ٢٣٣٤ وغيره من مئات القرارات الاممية التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة. ان تخلي المجتمع الدولي والامم المتحدة عن مسؤوليتهم السياسية والقانونية يفقد النظام العالمي ما تبقى له من مصداقية.

انتهى
٢٠١٩/١٠/٢١

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/